

"جائحة كورونا وتبعاتها الاقتصادية"

أ.د. عثمان محمد عثمان*

مقدمة

أزمة اقتصادية شديدة لم تولد في الحقل الاقتصادي. عندما واجه الأطباء والعلماء ظهور الفيروس التاجي المجهول (كورونا)، سرعان ما طلبوا التباعد البدني بين الناس والعزل. ومع سرعة انتشاره من مدينة ووهان الصينية إلى أرجاء الصين والعالم أُلحوا على المسؤولين للحد من الانتقال والسفر. المحافظة على الحياة كانت الروشنة تَوَقَّفُ النشاط المجتمعي. في سبيل نجاح العملية (حصار الوباء) مات المريض (الاقتصاد) !! لأن الظاهرة غير مسبوقه، تضاربت آلات الحرب على جبهتين في آن واحد: حصار الوباء ومقاومة الركود. وفشل العلم- حتى الآن- في تفسير أسباب المرض ووسائل علاجه. وعجز الاقتصاديون كذلك عن تحديد سبل تلافي أثار انتشار الوباء على الآلة الاقتصادية، ليس في دولة واحدة بل على الاقتصاد العالمي برمته. لقد واجه الاقتصاديون- من قبل- خيبة الأمل والنقد القاسي عندما فشلوا في توقع وخطورة الأزمة المالية العالمية في 2008.

في مواجهة وباء كورونا قد لا يتحملون مسئولية عدم التنبؤ بالعاصفة، ولكن لا يزالون في حيرة التتقيب في النظرية والخبرات السابقة للعثور على علاج للأزمة الاقتصادية المتفاقمة. كثيرة هي الكتابات عن الوباء وتبعاته في كل مناحي الحياة وعبر العالم. ولكن ثمة أسئلة في الاقتصاد لم تحظى باهتمام. لماذا كان 'الإغلاق' - شاملاً أو جزئياً- هو الحل؟ هل الخسائر المترتبة على انتشار الوباء موقوتة أم ممتدة؟ هل تختلف الأزمة الاقتصادية الحالية أم تتشابه مع أزمات سابقة؟ هل العلاج عن طريق حزم الإنفاق الحكومي والمحفز المالي stimulus package كان حتماً وضرورياً؟ وهل تكفي الحزم المالية الضخمة لدرء موجات الركود الاقتصادي؟ الآن كيف سيخرج العالم من هذه الكارثة الاقتصادية، سواء تقاوم الوباء أو انتهى؟

1. وباء مَرَضِي يتحول إلى مستنقع اقتصادي

إلى أن تتوفر معرفة أدق بمتى وكيف ستنتهي أزمة الصحة العامة التي خلقها فيروس كورونا، لن يتمكن الاقتصاديون من البدء في وضع تنبؤاتهم حول نهاية الركود الاقتصادي. ومع ذلك، ثمة دواعي وأسباب للتوقع بأن يكون الانحدار أعمق وأطول مدى مما أحدثته الأزمة المالية العالمية في 2008. خلال أزمة 2008 بدا كل يوم من أيام الأزمة شيئاً هيناً مقارنة بما تحمله أيام الكارثة

* أستاذ اقتصاديات التنمية والتخطيط- وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية الأسبق - معهد التخطيط القومي

الاقتصادية الحالية. في الفترة القصيرة الأخيرة بلغ الانهيار في الناتج العالمي حداً لم يشهده أي ركود عبر 150 سنة مضت. لم تنجح جهود البنوك المركزية والسلطات المالية-خاصة في الدول المتقدمة- في تخفيف الوطأة على أسواق المال، كما هرعت رؤوس المال من الأسواق الناشئة. لن يمكن تحاشي الركود الاقتصادي والأزمة المالية. تدور الأسئلة الآن حول درجة سوء الانكماش، والمدى الزمني الذي سيستغرقه. ربما يستحيل واقعياً على الاقتصاديين التنبؤ بنهاية هذه الأزمة، قبل معرفة سرعة وفعالية التصدي لهذا الوباء. على الأقل، نرصد أن حجم عدم اليقين العلمي حول الكورونا تضاهيه الشكوك المتعلقة برد فعل الناس وواضعي السياسات خلال الأسابيع والشهور المقبلة. يبدو الأمر وكأن العالم يشهد شيئاً قريباً من غزو أهل الفضاء. نعرف أن الإصرار والإبداع البشري سوف يتغلب في النهاية، ولكن بأية تكلفة؟ (Rogoff).

2. لماذا الإغلاق الاقتصادي؟

لكبح جماح فيروس كورونا فرضت الحكومات العزل الذاتي وحظر التنقل، مما أثر على نسبة كبيرة من سكان العالم. حالياً يقع نصف سكان العالم، حوالي 4 بليون شخص، تحت حظر التنقل في محاولة لوقف انتشار الوباء. إلى متى سيستمر الحظر؟ الإجابة - كما جاءت على لسان رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون - هي حتى نهزم كوفيد 19. متى سيتحقق ذلك؟ عندما لا يحمل الفيروس فرد واحد على وجه البسيطة. لكن ذلك قد لا يحدث أبداً. هل يتحقق عندما نحصل على فاكسين/ تطعيم أو علاج فعال؟ قد يستغرق ذلك عاماً أو أكثر. هل نبتغي بقاء الناس في بيوتهم، والحدود بين البلاد مغلقة، والمدارس والمطاعم والحدايق والمكاتب مقفولة طوال هذه الفترة؟ من المؤلم أن يقال ذلك، ولكن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قال بوضوح: لا يمكن أن يكون العلاج أسوأ من المرض. للحظر منافع؛ قليلون ماتوا. ولكن ثمة تكلفة اقتصادية واجتماعية؛ العزلة الاجتماعية، البطالة، الإفلاس. كيف يمكن مقارنة الفوائد المحققة مع تكلفة البطالة، والعزلة الاجتماعية، وحالات الإفلاس المنتشرة؟

يصر البعض على أنه واقعياً ثمة مبادلة (مقايضة): الحظر أفضل للمحافظة على حياة الناس والاقتصاد. ولكن هذا من قبيل التمنيات الطيبة. يفترض هؤلاء أن الحظر والإغلاق لن يستمر طويلاً. وإذا توقف الحظر قبل قهر كورونا سيموت أشخاص كان من الممكن أن تطول أعمارهم. ليس من السهل أن نتجنب عملية المقايضة بين إنقاذ أرواح وحماية الحياة.

يبدو أنه من سلامة القول إن الوقت المناسب لإنهاء الحظر قد يقع بين اللحظة الراهنة وعشرة سنوات قادمة! لن يساعد مثل هذا القول أحداً، ولا بد من تفكير جاد حول عملية الاختيار والمقايضة بين السبيلين. كيف؟ أولاً، لا يجوز التغاضي عن التكاليف المحتملة لعملية احتواء الوباء. تبين

الأبحاث في مجال سيكولوجيا الأخلاق أنه وفقاً لأثر الضحية المُحدَّدة يفضل الناس تقديم العون لضحية محددة ومعروفة على تقديم نفس المنفعة لكل فرد ضمن مجموعة أكبر وغير معروفة من الأشخاص. هذا خطأ أخلاقي، إذ يجب أن نُقدِّم على عمل الطيب حتى ونحن لا نعرف تحديداً من ينتفع به. شيء مماثل، يمكن تسميته أثر السبب المحدد، قد يعوق تفكيرنا حول كورونا، عندما ينحصر تركيزنا في مصدر محدد للمعاناة، دونما معرفة من الذي يعاني تحديداً، ونتجاهل المشكلات الأخرى. هل يمكن أن تعمينا رؤية الجثث في المشرحة عن الأذى الأشد الذي قد نلحقه بالمجتمع ككل عن طريق محاولة تجنب هذه الأجساد المريعة؟ (SINGER)

نعرف أن عملية الاختيار بين بدائل تتطلب أن نختصر النتائج في وحدات قياسية واحدة. المشكلة مع وباء كورونا تكمن في صعوبة، بل استحالة، المقارنة بين 'خنق' الاقتصاد في سبيل إنقاذ الأرواح، وبين تقدير قيمة الأرواح التي تم إنقاذها مقابل الانخفاض في الناتج الإجمالي. أحد سبل التقدم هو أن نقدر أثر الحظر، إذا استمر لفترة طويلة، على تقليص حجم الاقتصاد. لم يحاول أحد عمل مثل هذه الحسابات بدقة. لكن بعض التقديرات المبسطة تشير إلى أنه كان من الأفضل - من منظور عدد السنوات التي سيخسرها المجتمع - عدم إغلاق الاقتصاد. قد يؤخذ على هذا التحليل البساطة الزائدة في الافتراضات التي استند إليها، خاصة الاكتفاء في حساب المكسب والخسارة على سنوات العمر. الصحة ليست كل شيء. الأهم هو مقارنة تأثير السياسات المختلفة على الحياة الكريمة والرفاه بصفة عامة. ربما يكون من المناسب استخدام مؤشر السعادة على النحو الذي يوفره التقرير الدولي للسعادة.

لعل أحد أهم دواعي القلق تتعلق بالبطالة، فقد حوالي عشر ملايين عامل أمريكي وظائفهم خلال أسبوعين، ووصل الرقم إلى 17 مليون متعطل حتى العاشر من إبريل. في الهند وغيرها من البلاد النامية دمر الإغلاق حياة الملايين ممن ليس لديهم عمل مستقر. البطالة شيء مقيت ولكنه من غير الواضح كيف يمكن المفاضلة بين التعطل وامتداد سنوات العمر. أما إذا استخدمنا معيار نوعية الحياة، فقد تصبح المقارنة أكثر دلالة: للبطالة أثر مؤلم على الفرد وأسرته، إذ تقلل من رضائه بنسبة 20%. هل نستطيع مقارنة التكلفة الإنسانية للإغلاق بالعائد من إطالة العمر؟ سيبقى معنا فيروس كورونا لفترة قد تطول، فهل كان فرض الإغلاق سياسة صحيحة؟ لا يوفر المنطق إجابة شافية، ولكن على البحث التطبيقي محاولة تقدير أثار هذه الكارثة الصحية على كافة الجوانب المؤثرة على نوعية حياة الناس (SINGER)

3. خسائر اضطرارية غير مسبوقة:

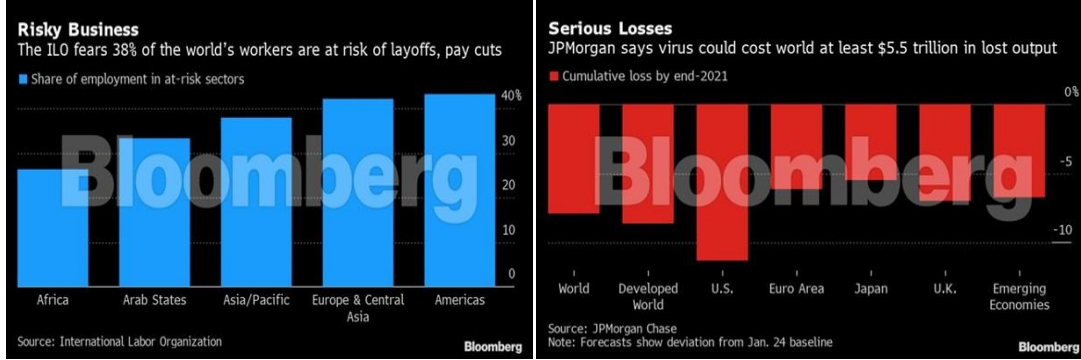
كانت الصدمة التي ضربت الاقتصاد العالمي بسبب فيروس كورونا أسرع وأقوى من الأزمة المالية العالمية في 2008، وكذلك أخطر من الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. في كلتي الحادتين السابقتين انهارت البورصات بحوالي 50%، وتجمدت حركة الائتمان والاستثمار، وأفلست شركات، وقفزت نسب البطالة فوق 10%، وانكمش الناتج الإجمالي بمعدل 10% أو أكثر. ولكن بينما استغرقت تلك الخسائر ثلاث سنوات، تدهورت كافة المؤشرات الاقتصادية والمالية في الأزمة الحالية خلال ثلاثة أسابيع فقط. في الولايات المتحدة بلغ الانخفاض في سوق الأوراق المالية نسبة 20% في أسبوعين أوائل مارس الماضي، ووصل التدهور إلى 35% بعد ذلك، كما توقعت جولد مان ساكس ومورجان ستانلي تراجع الناتج الإجمالي بنسبة 6% في الربع الأول من السنة، و-24-30% خلال الربع الثاني. وحذر وزير المالية الأمريكي من زيادة نسبة البطالة إلى 20%، أي ضعف ما وصلت إليه خلال الأزمة المالية العالمية (ROUBINI)

فور تواتر أخبار انتشار الفيروس بدأت الأخبار الاقتصادية الصادمة تأتي سريعة وكثيفة، حول الانخفاض غير المسبوق في حركة النشاط، وأعداد المتعطلين، وبدا واضحاً أنها ستتواصل. قام صندوق النقد الدولي بتحديث توقعاته للاقتصاد العالمي، بمناسبة انعقاد اجتماعات الربيع السنوية- من خلال الفيديو كونفرانس. تشير التوقعات، المبنية على تنبؤات الاقتصاديين والمؤسسات والبنوك المركزية، إلى انخفاض اقتصادي هائل لم يشهد العالم أسوأ منه منذ الكساد العظيم، على حد تصريح رئيسة الصندوق.

لقد عرضت مؤسسة بلومبرج صورة مختصرة 'للخراب' الذي لحق بالنشاط والتشغيل والمالية العامة نتيجة الإجراءات التي جرى اتخاذها لمحاصرة الوباء. وقالت ج ب مورجان أن الفيروس قد يكلف العالم انخفاضاً في الإنتاج قيمته 5.5 تريليون دولار، خلال عامين. يمثل هذا خسارة في الناتج العالمي بنسبة 8% (تفوق قيمة إجمالي الإنتاج في اليابان). مما فاقم الأمور أن الاقتصاد العالمي كان يعاني فعلياً من تراجع أعمق وأسرع مما واجهه خلال الفترة الأولى من الأزمة العالمية. بلغ الانخفاض 0.5% في مارس الماضي (على أساس سنوي) بالمقارنة مع 0.1% في فبراير. ومع استمرار الإغلاق بل التوسع في نطاقه، لن يكون التدهور في مارس هو الأسوأ. من ناحية أخرى، قدرت منظمة العمل الدولية أن 38% من عمال العالم تواجه خطر الاستغناء عنهم، وتخفيض أجورهم. سيؤدي الوباء إلى فقْد بليون عامل وظيفتهم أو تخفيض أجورهم. ومع توقف المصانع وإغلاق المدارس والمحال عبر العالم، تؤكد المنظمة أن ما لا يقل عن 2.7 بليون عامل سيتأثرون بهذا الإغلاق. فضلاً عن ذلك، تتوقع منظمة التجارة الدولية انخفاض التجارة في 2020 بنسبة

32%، التي تعكس انهياراً في تدفق التجارة العالمية يزيد على أي انخفاض حدث فيما بعد الحرب العالمية. انظر الشكل 1- (Schneeweiss)

شكل رقم (1) خسائر الإنتاج والعمالة نتيجة تداعيات أزمة فيروس كورونا



مع بداية تنفيذ الإغلاق الجزئي وظهور ملامح الخطر حذر جولد مان ساكس من أن الناتج الإجمالي للولايات المتحدة قد يتراجع بنسبة 24% في الربع الثاني لسنة 2020، وتزيد البطالة إلى 9%. الانهيار الاقتصادي الذي توقعه جولد مان سيكون أسوأ بكثير مما حدث في غضون الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ أدنى انخفاض في الناتج الإجمالي حوالي 8% في الربع الرابع من سنة 2008. تتماثل الصورة نفسها في معظم الدول. يتوقع أن ينخفض معدل نمو الاقتصاد البريطاني ب 6%، وربما تزيد مع استمرار وتوسع حالة الإغلاق، لتسجل أسوأ حالة ركود في قرن كامل.

انكماش الاقتصاد العالمي الذي لم يتوقعه أحد في 2020 أصبح واقعاً، ويحذر بعض الخبراء من أن الوباء سيجرُّه إلى حالة كساد. بينما لم تتكشف تماماً أسرار الوباء بدأ الخبراء البحث في كيف أنه سيغير العالم. يتوقع البعض تحولاً كبيراً في شبكات التوريد، والتجارة الدولية. أصبحت مزايا الرأسمالية، والنظم الديمقراطية، والعولمة محل إعادة نظر.

حوالي منتصف فبراير الماضي حذرت شركة أبل من مخاطر انهيار أسعارها في البورصة وصعوبة تحقيق إيراداتها المستهدفة، لأن فيروس كورونا أدى إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية للآيفون iPhone في الصين، وانخفاض الطلب على منتجاتها بسبب إغلاق المحال الصينية أو تقليل ساعات العمل. يشير البعض إلى هذه الواقعة للتدليل على التهديد الكامن في انتشار وباء كورونا، رد الفعل لهذا المرض ألحق الضرر بكل من العرض والطلب في آن. هذا التهديد المزدوج هو ما يجعل الوباء أشد ضرراً من أي حادثة سابقة. سيبقى الناس في منازلهم خوفاً من العدوى. ينعكس هذا في تقلص الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات، والطاقة. وسيؤدى قرار الشركات

والحكومات بإغلاق المصانع والمحلات إلى تخفيض الإنتاج. الوباء يشبه الحرب العالمية في فجائيته وعمومية انعكاساته، كما يشير تقرير للبنك الدولي في 2013 (Riley)

لأن فيروس كورونا يهدد النشاط الإنتاجي في العالم كله، أصبح السؤال عن مدى سوء الذي تتجه نحوه الأمور. في 14 إبريل حذر صندوق النقد الدولي من أن الانكماش العالمي سيكون الأعمق خلال القرن. ومع شدة الوباء وعدم التيقن حول فترة الإغلاق تتضاءل فائدة نماذج الاقتصاديين اللذين تدربوا على دراسة 'الدورة الاقتصادية' فيما بعد الحرب العالمية. ولكن شيئاً واحداً بات مؤكداً: بعض الاقتصادات سوف تعاني أكثر من غيرها. الأزمات الاقتصادية تكشف وتفاقم الضعف الهيكلي. وقد لاحظ التحليل الذي أجرته مجلة الإيكونومست البريطانية على بيانات الناتج الإجمالي لخمسة عقود أن معدلات النمو في الدول الغنية تميل نحو التقارب في فترات الانتعاش، بل حتى الاقتصادات الأضعف تواكب هذا التحسن. أما فترات التراجع تشهد عادة التباعد. خلال النصف الأول من عقد الألفية بلغت فجوة النمو بين أفضل وأسوأ الدول الغنية خمس نقاط مئوية. في 08-2012، وهي فترة الانكماش التي تلت الأزمة المالية العالمية، قفزت الفجوة إلى عشرة نقاط كاملة. لن يكون الانكماش مختلفاً هذه المرة. هناك ثلاثة عوامل تحدد مدى سوء الذي سيتربط على الأزمة: الهيكل الصناعي للبلاد، تركيبة قطاع المنشآت، فعالية المحفز المالي. فيما يتعلق بهيكل الصناعة سيكون تأثير الإغلاق أشد بالنسبة للدول التي تعتمد على أنشطة كثيفة العمالة. الأمثلة تشمل قطاعات التشييد، السياحة، وغيرها. كما ينعكس هيكل الصناعة في نسبة العاملين اللذين يمكنهم أداء عملهم في المنازل. فضلاً عن أن الاقتصادات التي تسود فيها المشروعات الصغيرة ستأذى كثيراً جراء طول فترة الإغلاق. قارن البيانات الواردة في الشكل-2.

يرتبط العنصر الثالث لتحديد مدى المتاعب الاقتصادية بطبيعة الدعم المالي (المحفز). قدمت الدول الغنية دعماً مالياً بمبالغ غير مسبوقه. لقد بلغت حزمة المبالغ أكثر من ضعف الدعم الذي قُدِّم في 08-2009. صحيح أن حجم هذا المحفز اختلف بين الدول، انظر الشكل، كما تباينت مكوناته. في الدول الغنية كان الهدف هو المحافظة على مستويات المعيشة، مثل الإضافة إلى دخل الأسر، وإعانة البطالة. كما حرصت بعض الدول على استمرار التشغيل عن طريق دعم الأجور (Horowitz)

4. توقعات استمرار (تفاقم) الأزمة

تسود حالة عدم اليقين بشأن موعد خروج العالم من الإغلاق الكبير، الذي لم يشهد العالم مثيلاً له من قبل. من المحتمل أن تصل الخسائر المتراكمة في 20-2021 حوالي 9 تريليون دولار، وهو ما يعادل حجم اقتصادي ألمانيا واليابان معاً. إنها أول مرة منذ الكساد العظيم تواجه فيه الاقتصادات المتقدمة والناشئة حالة الانكماش في وقت واحد. إذا لم ينحسر الوباء في النصف الثاني من 2020، وساءت الأحوال المالية، سوف ينخفض الاقتصاد العالمي بنسبة 3% أخرى. وكذلك إذا استمرت الأزمة في 2021 سينخفض الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 8%. بافتراض أن وباء كورونا سينحسر في النصف الثاني من عام 2020، يتوقع صندوق النقد الدولي تعافى الاقتصاد العالمي في العام المقبل لينمو بنسبة 5.8%، عندما يعود النشاط الاقتصادي إلى حالته العادية وتدعم السياسات الاقتصادية العالمي. وكما يبين الجدول رقم (1)، يقتصر انخفاض النمو على السنة الحالية لتعود بعدها حالة الانتعاش في مختلف مناطق العالم ولو بمعدلات مختلفة¹. ربما لا تتوافق هذه النظرة الإيجابية مع توقع تعرض غالبية الدول المتقدمة لتراجع شديد في الناتج الإجمالي وزيادة البطالة. ستعاني مجموعة الدول المتقدمة انخفاض الناتج بمعدل 6.1% في 2020 (Khaleej Times).

لقد أكد تحذير الصندوق على خطر امتداد الانكماش إلى 2021 ما لم يقوم صانعو السياسات بتنسيق الجهود العالمية في مواجهة الفيروس. توقع الصندوق تراجع الاقتصاد العالمي بنسبة 3% في 2020، وهو انكماش أسوأ مما حدث في أعقاب الأزمة العالمية في 2008. انقلب هذا التوقع 180 درجة عن توقعاته السابقة بارتفاع الناتج العالمي بنسبة 3.3% خلال هذه السنة. أي أن الاقتصاد العالمي سيخسر 6.3% من قيمة الناتج العالمي بسبب تداعيات الوباء. يُخشى أن يؤدي 'الإغلاق الكبير' إلى انخفاض هائل في النمو العالمي. ربما يحدث تحسن جزئي في 2021 ولكن سيكون مستوى الناتج الإجمالي أقل من سابق مستواه قبل الأزمة.

في الولايات المتحدة يتوقع الصندوق انخفاض الناتج بنسبة 5.9% (أسوأ انهيار منذ 1946)، سيهبط النمو بشدة في الصين إلى 1.2% وهو معدل لم يكن بهذا التدني منذ 1976. تبدو الصورة بالغة السوء حتى في الدول التي تصدت للفيروس بشدة. التراجع في ألمانيا بنسبة 7%، في المملكة

¹ أنياً، يبدو أن الأسواق تأمل أن يجئ التعافى سريعاً، ربما قرب نهاية هذا العام. وفي هذا يلحون إلى الحالة الصينية، كعلامة مشجعة لما قد ينتظر باقي العالم هل لهذا التوقع مبرراته؟ لا شك أن العمالة في الصين بدأت في العودة، لكنه ليس واضحاً ما إذا كانت ستعود إلى مستواها قبل الأزمة. وحتى إذا انتعشت الصناعة الصينية فمن سيشتري هذه المنتجات بينما يعاني الاقتصاد العالمي من الانكماش؟ وفي الولايات المتحدة تبدو العودة إلى 70% أو 80% من طاقتها الإنتاجية حلمًا بعيداً.

المتحدة بنسبة 6.5%، و5.3% في اليابان، أما أسبانيا وإيطاليا اللتان ضربهما الفيروس بقسوة سيخسر اقتصادهما 8% و9.1% على التوالي. تبين هذه التوقعات أن جهود مواجهة الوباء سوف تكلف عشرات الملايين وظائفهم، وتزيح عشرات الآلاف من الشركات خارج النشاط. سترتفع البطالة في الولايات المتحدة هذا العام إلى 10.4% و9.1% في 2021. أصبح واضحاً أن الوباء سيمتد أطول مما كان مفترَضاً، وأن تأثير الأزمة الصحية على النشاط الاقتصادي وأسواق المال سيكون أشد وأطول مدى (Riley)

يبدو واضحاً أن التأثير الاقتصادي للوباء المرصِي لن يكون فقط بالغ الحدة ولكن التوقعات بالتعافي غير مطمئنة أيضاً. لا ينتظر أحد أن يأخذ الخروج من الأزمة الشكل V أو الشكل U ولا الشكل L. أي انخفاض حاد يعقبه ثبات، وإنما تدهور في شكل خط رأسي يعكس انهيار أسواق المال والاقتصاد الحقيقي (العيني). حتى في أثناء الكساد العظيم أو الحرب العالمية الثانية لم يتم إيقاف توقف النشاط الاقتصادي كما يحدث الآن في الولايات المتحدة وأوروبا وغيرها من البلاد.

شكل رقم (2) مؤشرات تأثير الإغلاق على بعض الاقتصادات

Sick and sicker			
OECD countries, vulnerability to lockdowns, April 2020			
Vulnerability score* Rank out of 33, 1=most vulnerable	Jobs that cannot be done from home, %	Retail, transport and hospitality, % of GDP	Fiscal stimulus† % of GDP
(1) Greece	68	23	1.0‡
(3) Spain	68	24	1.2
(5) Italy	65	21	1.2
(15) France	62	18	0.7
(23) Japan	67‡	22	10
(28) Sweden	56	18	2.2
(29) Germany	63	16	4.4
(31) Britain	56	17	3.1
(33) United States	58	16	6.9

*Average score of five indicators: employment in small firms; ability to work from home; size of retail and leisure sector; fiscal stimulus; focus on job protection †Spending/revenue measures ‡The Economist estimate
Sources: "How many jobs can be done at home?" by J. Dingel and B. Neiman; OECD; IMF; World Bank; UBS; Goldman Sachs; The Economist

The Economist

5. هل يحتاج المريض الاقتصادي مُحَفِّزاً من الأوكسيجين؟

من الواضح حتى الآن غلبة الاعتبارات الطبية على تفكير ورؤية علماء الصحة العامة لمواجهة الوباء الخطير والغريب. ستعتمد قوة وصلابة التحسن على ما تقدمه الحكومات حالياً من دعم ضروري للأسر حتى تتمكن من تلبية احتياجاتها، وللشركات حتى تتقاضي الإفلاس. السيناريو الأفضل - وفقاً لهذا المنحى - هو أن يكون الإغلاق أكثر شدة، ولكن يستمر لفترة قصيرة مما يسمح بمعدل نمو موجب في الربع الأخير من هذا العام. ولكن الأمر في هذه الحالة يقتضي توفر عدة اشتراطات. يتطلب أولاً نشر إجراءات الفحص والاختبار والتتبع والعلاج والحظر والحجر الصحي

والإغلاق الكامل على نطاق واسع. أن تواصل السلطات النقدية ثانياً ما بدأت من إجراءات وتعمل على تخفيض الفائدة، وتسهيل الائتمان ودعم الشركات والبنوك، إلخ. أن تقوم الحكومات ثالثاً بتعبئة موارد أكثر وضخها كمحفز مالي، شاملة مساعدات نقدية للأسر المتضررة. الحكومات المركزية وحدها هي القادرة على منع انهيار القطاع الخاص. قد تضطر الدول الغنية أن تتحمل زيادة في عجز الموازنة من متوسط 2-3% إلى 10% من الناتج الإجمالي (ROUBINI). لن يكون الوفاء بهذه المتطلبات لتحقيق عودة سريعة للانتعاش الاقتصادي أمراً ميسوراً. لا زال رد فعل مؤسسات الصحة العامة حتى في الدول المتقدمة قاصراً عما يلزم لاحتواء الوباء. كما أن حزمة السياسة المالية محل جدل، رغم أنها لم تكن كافية ولا عاجلة بما فيه الكفاية. ومن ثم فإن خطر حدوث كساد كبير مرة أخرى قد يلوح في الأفق. إذا لم يوقف الوباء، ستواصل الاقتصادات والأسواق تدهورها. ولكن حتى لو أمكن احتواء الوباء - بصورة أو أخرى - فلن يعود النمو إلى ما كان عليه مع نهاية 2020. سيواجه الاقتصاد العالمي في كل الأحوال عدة ضغوط، مع اقتراب الانتخابات الأمريكية، وتساعد التناقض بين الغرب وأربعة أطراف أخرى هي الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية. ستكون مجموعة المخاطر - وباء خارج السيطرة، إجراءات صحية واقتصادية متشابكة ومتضاربة - كافية لدفع الاقتصاد العالمي نحو كساد طويل وانهايار كامل في أسواق المال. بعد انهيار 2008 تمكنت الجهود الصارمة (!!) من انتزاع الاقتصاد العالمي من محنته، يُخشى ألا نكون محظوظين هذه المرة (ROUBINI)

5-1. حجم حزم التحفيز

نصح صندوق النقد الدولي الحكومات بزيادة الإنفاق على إجراءات الفحص والاختبار للمشتبه بإصابتهم بالفيروس، وإعادة المتقاعدين من المشتغلين بالطب والصحة العامة إلى العمل، وشراء المعدات والأجهزة الطبية المناسبة، ورفع القيود التجارية على المنتجات الطبية، إلخ. وبدا وكأن لدى أوروبا خطة إنقاذ. ستتوسع الإجراءات المالية إذا استمر إيقاف النشاط الاقتصادي أو يبدأ ضعيفاً حالما تلغى القيود. إذ على الحكومات أن تقدم إعانات للعمال، والمرضى وأصحاب المعاشات غير الكافية لمساعدتهم على البقاء في بيوتهم دون أن يفقدوا أعمالهم. ولكن السؤال المبكر كان يثار حول من سيدفع فاتورة التعافي من فيروس كورونا؟ (Riley) ربما تساعد على التقاط الأنفاس حزم برامج التحفيز المالية، وهي ضرورية للغاية لحماية العمال العاديين ومنع الأسواق من الغرق. ولكن ما زال مطلوباً عمل الكثير لاستعادة النشاط الاقتصادي. سيبقى الوضع الاقتصادي سيئاً حتى يتم حل الأزمة الصحية. ولكن الضرر الذي حاق بنشاط الأعمال وأسواق الائتمان والمديونية، سترك تأثيرات ممتدة إلى ما بعد بدء التحسن الاقتصادي. ربما يعود تقادم المشكلة إلى أن الاقتصاد العالمي لا يواجه فقط 'صدمة' على جانب الطلب وإنما

صدمة 'شديدة' كذلك على جانب العرض. قد يسهم دعم الطلب في تسطيح منحني العدوى من خلال مساعدة الناس على البقاء في منازلهم، ولكن ثمة حدوداً لما يمكن أن يحققه ذلك للاقتصاد عندما يظل 20-30% من العمالة رهن العزل الذاتي لفترة طويلة.

جدول رقم (1) المعدلات المتوقعة لنمو الناتج

A Quick Look at the Numbers

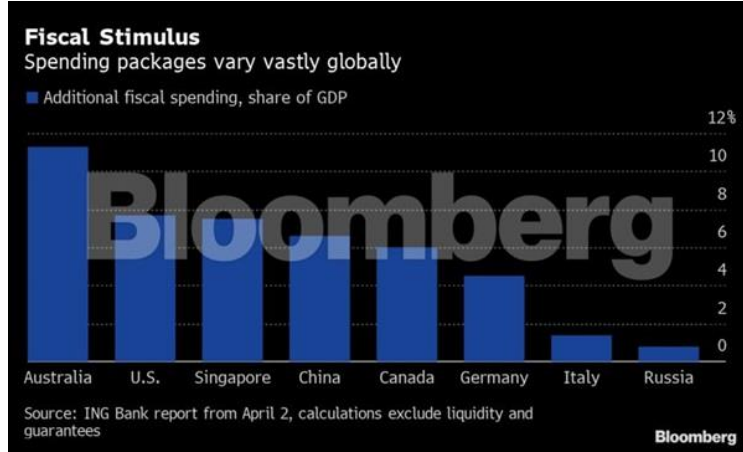
	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
Real GDP growth (percent change)									
World	2.8	3.4	3.2	2.6	-3.0	3.9	3.6	2.8	2.8
United States	1.6	2.4	2.9	2.3	-5.4	6.3	4.0	1.6	1.3
Eurozone	1.9	2.7	1.9	1.2	-4.6	1.2	1.7	1.4	1.4
Japan	0.5	2.2	0.3	0.7	-3.3	1.3	0.6	0.7	1.0
China	6.8	6.8	6.7	6.1	2.0	6.3	5.6	5.4	5.2
Exchange rates (year end)									
Dollar/euro	1.05	1.20	1.15	1.12	1.08	1.08	1.09	1.11	1.12
Yen/dollar	116.8	112.9	110.8	109.1	110.5	109.0	104.1	101.0	100.0

المصدر: Khaleej Times, Global economy to shrink by 3%, says IMF

قد يعود الاقتصاد بسرعة نسبية إلى حالته المعتادة إذا تم الوصول إلى علاج فعال للوباء، ولكن غياب الفحص والاختبار على نطاق واسع، وعدم تبني مؤشر واضح لما يعد وضعاً معتاداً في غضون سنتين، يجعل من الصعب حفز الأعمال على الاستثمار والتشغيل. سيعرف العلماء كثيراً عن هذا العدو المايكروسكوبي في غضون شهور، و فقط بعد هزيمته سيصبح ممكناً تحديد تكلفة الجائحة الاقتصادية التي خلفها (ROGOFF)

تشير CNN Business إلى أن رد الفعل لوباء كورونا لم تكن له سابقة من حيث سرعته ولا حجمه، وقدرت أن التزام الحكومات والبنوك المركزية بلغ ما يقرب من 7 تريليون دولار. يشمل ذلك الإنفاق الحكومي، ضمان قروض، وتسهيلات ضريبية، فضلاً عن طباعة النقود لشراء السندات وغيرها. تشمل تلك الأرقام 2.2 تريليون دولار، 30 تريليون ين في اليابان (274 بليون دولار)، وخصصت الاقتصادات الأوروبية حزمة محفز مالي تفوق ما جرى تنفيذه خلال الأزمة العالمية 2008. ولن تكفي تلك الجهود الجبارة إذا استمرت الأزمة لما بعد يونيو. وقد أكد قادة مجموعة العشرين أنهم سيفعلون كل ما يتطلبه تقليل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الوباء، واستعادة النمو العالمي. وأعلنوا التزام بلادهم بضخ محفز مالي قدره 5 تريليون دولار. لن يصبح ممكناً العودة إلى نفس مستوى الإنتاج والنشاط فوراً. لقد فرضت الدول إجراءات وقيوداً مشددة على الحركة والتنقل وطالبت بالتباعد البدني الاجتماعي والإغلاق، إلخ. وكما يبين الشكل-3 تباينت الحزم المالية في الدول المختلفة، لدعم الشركات ومساعدة العمال (Horowitz).

شكل رقم (3) المحفز المالي في مواجهة الوباء



5-2. تبرير التدخل الحكومي وتقييم حزم التحفيز

استهدف واضعوا السياسات وامتخذوا القرارات من وراء فرض بقاء الناس في بيوتهم، إبطاء وربما إيقاف معدل انتشار المرض. ولكن الإغلاق وحده أو توزيع الأموال لن يوقف الوباء أو ينقذ الاقتصاد. المثال على ذلك هو قرار الولايات المتحدة بضخ أكثر من 2 تريليون دولار في محاولة إنقاذ اقتصادية. تحتاج الولايات المتحدة هذا الإنفاق الحكومي كما تحتاج كذلك تدخل الحكومة للتصدي لأزمة الصحة العامة. كثير من مخصصات المحفز المالي يساء توجيهه، والقليل منها يذهب إلى مجاله الصحيح.

مما أثار الانتباه أن مجموعة متزايدة من الشخوص، ومن بينهم الرئيس الأمريكي، كانوا قد افترضوا أن قرارات 'الإغلاق' سيتم تخفيفها مع عيد القيامة (الإيستر). لا شك أن الوباء يتطلب من الحكومة ليس فقط زيادة الإنفاق ولكن تدخلها كذلك في إعادة تنظيم الاقتصاد برمته. يبرر احتمال والخوف من موت الملايين إذا وصل الاقتصاد إلى حالة شلل ضرورة زيادة وتوسيع نطاق الدور الحكومي. يجب النظر إلى رد فعل الحكومة باعتباره شكلاً غير مسبق من التأمين المنظم لأرواح الناس وجودة حياتهم. وتقديراً للقيمة المطلقة للأميرين يصبح على المواطنين والحكومات أن يكونوا جاهزين لتحمل هذا الثمن مهما كان باهظاً.

عالية الإنفاق. الواقع أن هذه الخطوات تفوق الاقتراحات السائدة بإنفاق بلايين الدولارات، على مبادرات متباينة قد لا تدقق في أعراض ودواعي الأزمة، وما إذا كانت عجزاً ونقصاً في الطلب الكلي، أم نتيجة لصدمة عادية على جانب العرض. كما أن قسطاً كبيراً من المحفز يستخدم لإنقاذ

شركات وجهات دون التزامها بالمشاركة في جهود مواجهة الأزمة الصحية أو تبعاتها الاقتصادية¹. بعبارة أخرى يلزم أن يسترشد المسئولون عن تقرير اعتمادات كبيرة للتصدي للوباء بمعيارين: الأول، أن يكون الإنفاق الحكومي مركزاً على مجابهة أزمة الصحة العامة. الثاني، أن تكون حزمة الإنقاذ الاقتصادية كافية ومناسبة لتوفير 'حياة كريمة' للناس.

فيما يتصل بالشرط الثاني لا بد من مراعاة ألا تكون المنحة المالية المقدمة للمستفيدين لمرة واحدة أو اثنتين فحسب، وإنما متكررة لحين زوال أسباب دفعها. وكذلك فإن السياسات التي تحفز التشغيل مثل تخفيض الضرائب على الشركات أو الدخل قد لا تناسب القضاء على الوباء وتبعاته على المعروض من السلع والخدمات. الأهم هو سرعة وكفاية الموارد اللازمة لإعادة تأهيل المصانع لإنتاج أجهزة التنفس للمرضى ومعدات حماية الأطقم الطبية. كما يجب أن تطبق المشروطية على الجهات التي تحصل على اعتمادات من مخصصات المحفز.

هل يتغير دور الدولة؟ وإذا كانت اقتراحات ثم قرارات زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة آثار الوباء حتمت السؤال عن مصدر تمويل هذا الإنفاق، فإن ما يجعل الكارثة غير مسبوقه هو ليس فقط الاحتياج إلى موارد إضافية وإنما كذلك ضرورة تدخل حكومي (على نطاق واسع) في عمل الاقتصاد: في إنتاج وتوزيع السلع (سنعرض لاحقاً للأميرين). المطالبة بدور للدولة في غمار أزمة الوباء يفوق حالة التعبئة للحرب العالمية الثانية، التي يضرب بها المثل. لا شك في معارضة الكثيرين لهذه الرؤية. إن إعادة تنظيم الاقتصاد ستواجه الكثير من الصعوبات العملية، خاصة في أمريكا، التي قيدت حكوماتها تدخلها المباشر في النشاط الإنتاجي. على الرغم من أنه في الاقتصادات المعاصرة تعددت أشكال التدخل الحكومي، عكست محاولة التوازن بين الدولة والسوق في مواجهة الأزمة الحالية. رغم أن تدخل الحكومات في الاقتصادات المعاصرة يأخذ عدة أشكال فإن الأفكار الراسخة حول التوازن بين الدولة والسوق قد تحول دون رد الفعل المناسب للأزمة (FRYDMAN).

أقدم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على خطوة تاريخية بضخ سيولة قدرها 6 تريليون دولار في الاقتصاد منذ بدأ وباء كورونا. واتخذت بنوك مركزية في دول أخرى إجراءات مماثلة، بقصد تعويض التراجع الاقتصادي الناجم عن الإغلاق بسبب الفيروس. في الوقت الراهن تنتظر أسواق السندات والعملات تحديد توجهاتها، وهو ما اعتبره البنك الألماني "نهاية حرية السوق"، و"لم يعد

¹ أشار تقرير في جريدة الأهرام (23 إبريل 2020) إلى أن الرئيس الأمريكي طلب من جامعة هارفارد الشهيرة رد 86 مليون دولار كانت قد تلقتها كجزء من حزمة 2.2 تريليون دولار التي تقررت لتحفيز الاقتصاد الأمريكي. وقال "لا أحيذ ذلك على الإطلاق، هذا المال مخصص للعمال وليس لإحدى أغنى المؤسسات في العالم".

هناك شيء يعرف بالسوق الحر". قام صناع السياسات بدعم أسواق الائتمان للقطاع الخاص. في أقصى الاحتمالات يمكن أن تتحول البنوك المركزية إلى أدوات في اقتصاد أوامر تتحكم في أسعار الأسهم والاقتراض. سيصبح عالم ثنائي القطبية للكبح المالي: اقتصاد عيني شديد التقلب مع ضالة التغيير في القطاع المالي. ما نشهده حالياً لا يقل عن موت الرأسمالية وولادة شيء جديد. وعندما يعرض الفيدرالي شراء كميات غير محدودة من الأصول في السوق، فكأنه يقول إنه قد يؤمم الأسواق حتى لا تنخفض الأسعار. ما بدأ منذ عقد مضى كتجربة في السياسة النقدية نشهد حالياً تحوله إلى نظام اقتصادي جديد (Bambrough).

السياسات التي تدير مرحلة مواجهة الوباء وفترة عودة الانتعاش ستصبح أكثر أهمية، من أزمة كورونا نفسها، في تحديد الأحوال الاقتصادية والسياسية في المستقبل. أشار البعض إلى أن مواجهة حاسمة لهذا الوباء الخطير استوجبت تدخل الدولة وتتطلب زيادة دورها في الحياة الاقتصادية. قد لا يلقي ذلك قبولاً كاملاً - خاصة في أمريكا - ممن يصرون على المحافظة على الديناميكية الاقتصادية المستندة إلى مبادئ وقوى السوق. هؤلاء يرددون ما هو شائع من أن خبرة التاريخ تثبت أفضلية الرأسمالية على أي نظام اقتصادي آخر. ولكنهم على أية حال يقرون بضرورة 'عصرنة' وتحديث النظام الرأسمالي بما يتوافق مع أوضاع ما بعد كورونا (Paulson).

أزمة ليس لها شبيهه. كان متوقفاً أن تتجه جهود الباحثين والمسؤولين لمعالجة التبعات الاقتصادية والمالية لوباء كورونا إلى دراسة أزمات سابقة وسبل علاجها. أشار البعض إلى الأزمة المالية العالمية في 2008، كمثال مناسب لأزمة استدعت - في حينها - سياسات نقدية ومالية قوية، على غرار ما أقدمت عليه كثير من الحكومات في مواجهة كورونا مؤخراً. هذا خطأ. ما نجح منذ 11 سنة مضت قد لا يصادف نجاحاً الآن. وباء كورونا ليس مثل الأزمة العالمية في 2008، وكذلك يجب أن تكون سياسة درء آثاره. كانت الأزمة العالمية أساساً صدمة بدأت في قطاع المال وانتقلت وطأتها للاقتصاد الحقيقي (العيني). أما كورونا فهو أساساً أزمة صحة عامة. ولكن الإجراءات القاسية لاحتواء المرض: حظر التنقل، والقيود على التجمعات، والتباعد البدني والاجتماعي، والإغلاق الجزئي أو التام، انعكست بشدة على الاقتصاد الحقيقي، مما أدى إلى نتائج خطيرة على نشاط الأعمال والعمال والقطاع المالي... إلخ. كانت الإجراءات غير المسبوقة خلال أزمة 2008 ملائمة وفعالة، إذ توجهت لمصدر الأزمة: ضربة للقطاع المالي. أما في الأزمة الراهنة، كانت القرارات التي اتخذتها البنوك المركزية والحكومات تخاطب الصدمة الثانوية: التبعات المالية للأزمة الأولية على الاقتصاد الحقيقي. ربما كان رد فعل بنك الاحتياطي الفيدرالي - مثلاً - ضرورياً، ولكنه

غير كافٍ للتعامل مع كوفيد 19. يبدو أن العالم أصبح يعول كثيراً على الإجراءات النقدية. فقرارات البنوك المركزية التي نجحت في مساندة الأسواق في أواخر 2008 وأوائل 2009 لم تكن فقط سلاحاً خاطئاً في مواجهة الأزمة ولكنها تفتقر إلى الذخيرة (ROACH). يمكن مواجهة الأزمات عن طريق التصدي لأسبابها. ولمواجهة وباء كورونا يجب التركيز على احتواء الفيروس. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات خلاقية وسريعة تتعامل أساساً وقبل أي شيء مع البنية التحتية للصحة العامة والعلم للقضاء على الفيروس.

5-3 التفسير الكينزي للإنفاق التحفيزي: الدواء مُنَّه الصلاحية

عندما كشف المسئول المالي البريطاني في 11 مارس عن حزمة محفز تعادل 235 بليون دولار تغطي خمس سنوات، علق أحد الخبراء بقوله إنها ميزانية كان سيوافق عليها الاقتصادي الإنجليزي الأشهر جون ماينارد كينز. وكذلك عندما أعلن المسئول في 17 مارس عن حزمة إضافية قدرها 350 بليون إسترليني لدعم نشاط الأعمال خلال أزمة وباء كورونا بدا وكأن السياسة المالية للمملكة المتحدة قد عادت إلى دورها المناسب بعد سنوات التشفيف. يتشكك البعض في هذه العودة إلى كينز. من ناحية لم يكن هناك رفض للتشفيف قبل ذلك. ومن ناحية أخرى تقرن تلك التغييرات عجز الموازنة مع كينز، بينما يمكن أن تتضمن الحسابات الكينزية فوائض فيها. لا يرى هؤلاء أية رؤية كينزية في قرارات المالية البريطانية، إذ أن حزمة الإنفاق لحماية الاقتصاد من تبعات الفيروس تدخل ضمن مسؤوليات الحكومة عن حماية الشعب في مواجهة مثل هذه الكوارث. ولكن كينز كان سيطرح سؤالاً لم يُشِرْ إليه أحد؛ كيف يتم تمويل هذا الإنفاق؟

تعتمد سلامة وفعالية الإنفاق الحكومي على توقيتته والوضع الاقتصادي العام. وقد حدث التحفيز المالي في وقت احتدام الوباء في التوقيت الخطأ من الدورة الاقتصادية. وحسب ما كتبه كينز في حينه فإن ' فترة الازدهار وليس الركود هي الملائمة للتشفيف في الموازنة '. ليس الآن وقت انتعاش، بل تشير كافة التوقعات إلى تعرض الاقتصاد العالمي للانكماش حتى قبل كورونا. ولكن اقتصادات المملكة المتحدة والدول الغربية الأخرى تملك اليوم إمكانات مالية أقل كثيراً مما كان متاحاً لها منذ عشرة سنوات.

لقد أنفقت الحكومات السنوات الأربعين الماضية في الحرب على التضخم، وواصلت التحذير من عودته إذا لم يتم تقييد السياسة المالية. أغضت الحكومات عيونها الآن عن هذه المخاطر. رغم أنه لا يبدو محتملاً أن يحدث تضخم مدفوع 'النفقة'، فإن توسع الطلب في ظل التشغيل الكامل، سيتمخض عن زيادة الأسعار بسرعة. وهكذا، ستضطر الحكومات - عند نقطة ما- إلى زيادة الضرائب كي تتفادى التضخم. اتباع سياسات مالية توسعية وانكماشية في الأوقات الخطأ سيكرر

منهج: اذهب- توقف، التي طعنت مصداقية 'إدارة الطلب' الكينزية خلال السبعينيات. لقد شبّه القادة الغربيون الوضع الحالي بحالة الحرب. ولكن اقتصاد الحرب هو اقتصاد ندرة، لا تملك فيه الزبدة والبنديقية معاً. لإنتاج مزيد من البنادق يلزم ترشيد توزيع الزبدة. عندئذ تصبح المشكلة فائض الطلب، وليس نقص الطلب.

كانت المشكلة عند كينز منذ 1940 كيف يتم تمويل الحرب. كان لا بد من تقليص الاستهلاك المدني عن طريق إما ارتفاع الأسعار أو زيادة الضرائب. رجح كينز تطبيق ضرائب الدخل التصاعدية، باعتبارها أكثر إنصافاً من التضخم. من المأمول ألا يضطر وباء كورونا الحكومات إلى الاختيار بين الأمرين. ولكنه لم يعد مبكراً أمام صناعات السياسات للبدء في التفكير فيمن سيدفع تكلفة هذه الحرب (SKIDELSKY).

درّس كثيرون، من بينهم اقتصاديون، أن New Deal الذي وضعه الرئيس الأمريكي روزفلت لمواجهة الكساد العظيم كان نقطة تحول في التاريخ الأمريكي. لا شك أن النيوديل وضع النموذج لتدخل حكومة ضخمة. ولما هجم وباء كورونا سارع الكونجرس وبنك الاحتياطي الفيدرالي بضخ أكثر من 6 تريليون دولار. قامت الحكومات والبنوك المركزية الأوروبية بإنفاق وإقراض تريليونات هائلة. دعمت النرويج وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة أجور العاملين في القطاع الخاص. تقدر هذه المبالغ بما لا يقل عن 10 تريليون دولار، وهو ما يعادل ربع حجم الاقتصاد الأمريكي والأوروبي معاً. واتخذت دول آسيا بما فيها الصين واليابان وكوريا الجنوبية خطوات مشابهة وبأحجام مماثلة. هذا الحجم من الإنفاق لم يحدث من قبل، لا في الحرب ولا في أوقات السلم. ومع ذلك لا يمكن لأحد الجزم بأن هذه الجهود ستنتقذ الاقتصاد الأمريكي والأوروبي والعالمي. ربما يتحقق ذلك، ولكن سيصبح مُلِحاً تقييم ذلك الإنفاق ومحاولة فهم قوانينه. هل اتبعت نموذج روزفلت، الذي كان محتملاً أن يؤديه لورد كينز في حينه، حيث كانت تطبيقاً لرؤيته في كيفية الخروج من الكساد العميق؟ على العكس من ذلك رأى كينز أن ما تم ليس كافياً. كان يجب أن تنفق الولايات المتحدة أكثر وتسمح حكومتها بعجز أكبر. بلغ إنفاق أمريكا خلال السنوات الخمس اللاحقة حوالي 700 بليون دولار (مقومة بالأسعار الحالية). ساعد 'الاتفاق الجديد' في الولايات المتحدة والإنفاق المماثل خارجها في تخفيف وطأة الكساد لكنه لم ينجح في استعادة النمو والانتعاش إلى مستوى ما قبل الكساد. جرى تنفيذ برامج مماثلة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وزادت بريطانيا وغالبية الدول الأوروبية الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم العام والإسكان. في الثمانينيات بدأ عدد من الدول الغربية في تقليص التدخل الحكومي في الاقتصاد (ريجان في أمريكا وثاتشر في بريطانيا). ورغم ذلك ظل الاعتقاد في أهمية المحفز المالي خلال الأزمات الاقتصادية.

في الأزمة العالمية 9-2008 أنقذت الحكومة الأمريكية البنوك وشركات التأمين والصناعة بتكلفة بلغت 800 بليون دولار تقريباً. أعقبت ذلك بحزمة ' تحفيز ' مماثلة. كذلك أنفق الاتحاد الأوروبي حوالي 300 بليون دولار في 2008، ثم زادت البنوك المركزية في دوله منفردة تلك المبالغ. خضعت برامج التحفيز التي طُبِّقَتْ لمواجهة الكساد العظيم أو أزمة 2008 لجدل واسع. يثير معظم الاقتصاديين الشك في أثر الإنفاق الحكومي الذي تم في غمار الحَدَثَيْنِ، ويرون أن ذلك الإنفاق الهائل كان أحد الأسباب في بطء عودة وسرعة الانتعاش. بل رأوا أن مثل تلك التدخلات الحكومية تخرب الاقتصاد على المدى البعيد.

كانت المرجعية الكينزية كامنة في خلفية المؤيدين والمعارضين للإنفاق الحكومي الضخم في الحالات المماثلة. لم تخضع النظرية لاختبار حقيقي حتى الآن. في ظل الديمقراطية تنفق الحكومات فقط ما يسمح به الجمهور. وخلال قرن من الزمن وافقت الجماهير على إنفاق ما يتراوح بين خمسة إلى عشرة في المائة من الناتج المحلي في أية سنة، بغض النظر عن حدة الأزمة. حالياً قننت الحكومة الأمريكية إنفاق ما يعادل ثلث قيمة الناتج السنوي خلال عدة شهور فقط. ربما تضطر إلى زيادة هذه النسبة إلى نصف الناتج إذا تقاومت الأمور. هذه النسبة تمثل أضعافاً مضاعفة لما كان يمكن للورد كينز نفسه أن يقرها (Karabell)

هل ستتجح حزم الإنفاق الكبير؟ لا أحد يعرف بكل تأكيد، لأنه لا يصح مقارنة أزمة كورونا مع الحالات السابقة للإنفاق الحكومي. ولكن أياً كانت نتائج حزم التحفيز هذه المرة فلن يرجع الخلاف الأيديولوجي والجدل الاقتصادي حول الإنفاق العام والإقراض إلى سابق عهده. يبدو أن النفقات الحكومية الضخمة في أرجاء العالم ستضطر الاقتصاديين لمراجعة قوانينهم حول التسعير والأسواق وميزانيات الحكومات. لقد أسقطت أزمة كورونا - مؤقتاً وربما إلى الأبد - الحواجز بين القطاعات العامة والخاصة. عندما يتوقف النشاط الاقتصادي لن يوجد سوق حر. وليس أمامنا سوى الانتظار لنرى ما إذا كان الإنفاق الحكومي يستطيع تعويم الاقتصاد إلى نقطة يعود عندها السوق إلى العمل. هذه السياسات محل اختبار الآن.

إن أحد القوانين الاقتصادية موضع التقييم، والمرجح إثبات خطئها، يقضى بأن المستويات العالية من الإنفاق بالعجز (يمول عن طريق طبع النقود) سيُلْهَبُ التضخم. ليس كل الاقتصاديين ولا غالبيتهم كانوا يتبنون هذه العلاقة، ولكنها ظلت حتى انفجار الوباء هي القانون السائد. حالياً يرفض العالم أجمع هذه النظرة الأرثوذكسية. الفكرة السائدة الأخرى المتوقع سقوطها تنطوي على الافتراض بأن الإنفاق الحكومي الزائد سوف يؤدي إلى شلل النمو الاقتصادي. سيسقط الاعتقاد بأنه ثمة نسبة ذهبية بين الناتج الإجمالي للدولة ومستوى مديونية مقبول. في أعقاب الأزمة العالمية الأخيرة خلص

اقتصاديون إلى أن وصول نسبة الدين إلى 60% من الناتج أو أكثر تفقد الاقتصاد مرونته في مواجهة الصدمات الاقتصادية. وأنه كلما ارتفعت هذه النسبة ستضطر الحكومة للاقتراض بمعدلات أعلى. الواقع أنه حتى قبل أزمة الوباء كانت فكرة المعدل الأمثل بين الدين والناتج محل شك (Karabell)

6. هل هناك نهاية قريبة للإغلاق الاقتصادي؟

احتدم الجدل في الفترة الأخيرة (منتصف إبريل 2020) - وخاصة في الولايات المتحدة- حول إمكان وضرورة تخفيف حالة الإغلاق أو إنهائها. يضغط البنكيون ومدراء الشركات والصناعيون 'لفتح' الاقتصاد بأسرع ما يمكن، بينما يطلب خبراء الطب مزيداً من الوقت لكبح جماح الفيروس، وعدم التراجع قبل تحقيق ذلك. حجة خبراء الصحة العامة تستند إلى نجاح الإجراءات التي جرى تنفيذها حتى الآن في تقليل عدد الإصابات. بدون الإجراءات المتخذة حالياً لمقاومة الفيروس كان من الممكن أن تصل أعداد المتوفين في أمريكا إلى 300.000 فرد. وإذا رفعت القيود ودعوة البقاء في المنازل قد تبلغ الأعداد 200.000، حتى لو استمر إغلاق المدارس وعمل ربع المشتغلين من منازلهم واستمر التباعد الاجتماعي. وقد تم تعديل التقديرات بوفاة مائة ألف إلى حوالي ستين ألفاً. يرى المستشارون الاقتصاديون - للرئيس الأمريكي على سبيل المثال- أن هذه الحجة تؤيد، في حد ذاتها، مطلب البدء في تخفيف الإغلاق. قد يموت عشرات الآلاف، ولكن ملايين يمكن ان يخسروا وظائفهم، بسبب الإغلاق. السؤال الجوهرى الذي يثيره ذلك الجدل يدور حول الفترة التي يستغرقها الرجوع إلى الوضع الطبيعي. أمام إلحاح مجموعات الضغط في الولايات المتحدة تقدم الرئيس الأمريكي بخطة لإعادة النشاط على مراحل ثلاث.

لا زالت متواصلة حيرة أهل الطب والاقتصاد، بل والسياسيين. قادة الأعمال غير مطمئنين لتقدير التبعات الاقتصادية لمحاربة الوباء الحالي، فضلاً عن ملاحظة عدم الإقدام على إغلاق الاقتصاد في مواجهة أي مخاطر صحية ظهرت من قبل. من ناحية أخرى ثمة الخوف من أن العجلة في فتح الاقتصاد تحمل مخاطر أشد على الاقتصاد، إذا ارتفعت حالات العدوى بعد العودة للوضع المعتاد. سيؤدى ذلك إلى استمرار الكساد (Baker)

بدأ خبراء الصحة العامة في عمل التنبؤات حول توقيت وصول معدلات العدوى إلى ذروتها، كما يقوم الاقتصاديون بمحاولة معرفة متى تصبح تكلفة استمرار إغلاق الأنشطة أكبر من الوفر الذي ستحققه جهود إبطاء الفيروس، وتسطح منحني العدوى. ولكن استمر الخلاف في وجهات النظر قائماً، حتى بين السياسيين الأمريكيين. كما ذكر السيناتور Tim (D-Va.) 'وقت الفيروس هو

وقت الفيروس، وليس وقت السياسة'. سيكون من الخطر فتح الاقتصاد والعودة إلى الوضع المعتاد في مواجهة موقف خبراء الصحة العامة. بينما ينصح الجمهوريون الرئيس ليكون حذراً فإنهم يطلبون منه أن يضع الاقتصاديين على قدم المساواة مع علماء الطب. (EVERETT)

6-1. ما العمل؟

العلم لم يُمَكِّنْ بعد علماء الطب وأخصائيي الصحة من كشف خبايا الفيروس الخطير والغريب. النظرية الاقتصادية لم تساعد واضعي السياسات في اختيار حل حاسم للأزمة الاقتصادية الناجمة عن قرار طبي لم يكن لهم ذنب فيه. تعددت الكتابات والاقتراحات حول التداعيات والحلول، ولا زال الأمر مستغلقاً. ربما يتفق كثيرون - خاصة في الغرب - على أنه كلما أمكن عودة النشاط الاقتصادي الآمن بسرعة كلما قلَّت المصاعب التي يعانيتها الناس.

يلق تقرير لمجلة الإيكونوميست (The Economist) بالقول إنه سرعان ما أصبح لدى كل واحد خطة. انتشرت أفكار للخروج من إغلاق فيروس كورونا ربما أسرع من انتشار الفيروس نفسه. سمحت أسبانيا بعودة مقاولات البناء للعمل، وفتحت إيطاليا بعض المحال والمكتبات ومحطات الوقود. وافقت الدنمارك على عودة الأطفال لفصول الحضانه والابتدائي. وفي الولايات المتحدة لا يزال السجل قائماً بين الرئيس وحكام الولايات حول صلاحية تقرير إنهاء الإغلاق وتوقيته ومراحله. تتباين الدول في رؤاها، ولكن ثمة أمرين واضحين:

الأول: تجنب غلبة الانطباع بأن العالم على وشك العودة للأوضاع المعتادة. بغير توفر المصل والعلاج ستبقى الحياة مقيدة وتواصل الاقتصادات انكماشها.

الثاني: التوسع في عملية الفحص والتتبع مهم للغاية في كبح جماح الوباء. وعلى دول العالم المختلفة أن تكثف الاستثمار في هذا الاتجاه.

ثمة اتفاق على خطوات عاجلة يتوجب اتخاذها واستكمالها، منها:

- إعادة توجيه الطاقة الإنتاجية القائمة لسد الفجوة المتزايدة لمعدات وأجهزة وخدمات التعامل مع الوباء
- مساعدة الشركات غير المرتبطة بجهود مواجهة الأزمة، حتى تستمر في توفير السلع والخدمات الأساسية
- ضمان حصول العائلات والأفراد على دخل كاف للحصول على السلع والخدمات الضرورية
- خلق تسهيلات مالية لمساعدة غير القادرين على مقابلة التزاماتهم في السكن والمعيشة

(FRYDMAN)

على المدى الأبعد، ثمة اتفاق حول ضرورة الالتزام بعدة أساسيات للخروج من هذا المأزق المزدوج:

1. أن يحمى النظام الاقتصادي الفئات الأكثر احتياجاً، من خلال تدعيم شبكة الحماية الاجتماعية وتقوية حوافز التشغيل (العمالة).
2. تحسين وتطوير البنية الأساسية اللازمة لزيادة التنافسية الاقتصادية. وبينما يستلزم هذا زيادة الإنفاق الحكومي والخاص على المشروعات المناسبة يتطلب - المستوى العالمي - برنامجاً منسقاً على غرار مشروع مارشال.
3. أولوية متقدمة لبناء وتراكم رأس المال البشرى، مما يدعم الإنتاجية والمرونة الاقتصادية. يشمل ذلك ليس فقط الاستثمار في التعليم والتدريب، ولكن في الرعاية الصحية وغيرها.
4. الابتعاد عن الإجراءات الحمائية للتجارة الدولية
5. حماية البيئة ليست شأنًا محلياً، ويجب توثيق روابط التنسيق بين دول وأقاليم العالم.
6. تدعيم استقرار أسواق المال
7. تجنب مخاطر تفاقم المديونية، الخارجية والمحلية (Paulson)

كلمة تحوطية. لأول مرة في غمار حياتي الأكاديمية والعملية لا أعتمد فيما أكتبه على بيانات ومعلومات من مصادر أولية مباشرة. وفي كل ما اطلعت عليه حول الفيروس الغريب وانتشار الوباء وتطورات وقائع الحدث في الصحف والمواقع الإلكترونية ومحطات التلفزيون لم يكن لمختصين ومطلعين، بل لغير ذوي صفات معينة. رغم ذلك لا تشغل وسائل الإعلام المصرية سوى وباء كورونا. وفي ذات الوقت تابعت في الكتابات باللغة الإنجليزية معظم ما تناول الانعكاسات الاقتصادية لهذا الوباء. الأراء أكثر مصداقية، ولكنها لم تتضمن جديداً يتناسب مع ظاهرة غير مسبوقة. وحاولت في هذه المقالة أن أستعرض وأحلل بعض أهم الجوانب الاقتصادية التي أثارها وباء كورونا الخطير.

حمى الله مصر

المراجع

- Baker Peter , Zolan Kanno–Youngs and Alan Rappeport, Torn Over Reopening Economy, April 10, 2020
- Bambrough Billy , Donald Trump And The Fed Have ‘Ended The Free Market’
- EVERETT BURGESS , MELANIE ZANONA and MARIANNE LEVINE, ‘Should have happened yesterday’: Republicans press Trump to restart economy, politico magazine,04/15/2020.
- FRYDMAN ROMAN , EDMUND S. PHELPS, Insuring the Survival of Post–Pandemic Economies, Mar 23, 2020
- Horowitz Julia, The IMF's new figures come in light of the COVID pandemic and unprecedented, CNN Business
- Karabell, Zachary , Can History’s Biggest Stimulus Stave Off a Coronavirus Depression?, Foreign Affairs, April 16, 2020
- Khaleej Times, Global economy to shrink by 3%, says IMF
- Paulson Jr M. Henry, 7 principles for a post–coronavirus economy, April 10, 2020
- Riley Charles, The world hasn't seen a recession this bad since the 1930s. The recovery is far from certain.CNN Business, April 14, 2020
- -----, 30 days that brought the world to the brink of a depression,CNN Business, March 21, 2020
- ROACH S. STEPHEN , The False Crisis Comparison, Mar 19, 2020
- ROGOFF KENNETH, Mapping the COVID–19 Recession, Apr 7, 2020 SINGER PETER, MICHAEL PLANT, When Will the Pandemic Cure Be Worse Than the Disease? Apr 6, 2020
- ROUBINI NOURIEL , A Greater Depression, Mar 24, 2020
- *Schneeweiss Zoe ,These Charts Show Global Economy’s Dive Into Deep Recession, April 10, 2020*
- SKIDELSKY ROBERT, What Would Keynes Say Now? Mar 20, 2020
- Tankersley Jim, U.S. Is Nowhere Close to Reopening the Economy, April 6, 2020
- The Economist Fumbling for the exit strategy, , Apr 18th 2020 edition